

ليبيا في سباق الآليات والأسماء

علي الصراف
كاتب عراقي

الرئاسي، بينما يُنتخب رئيس الوزراء من جميع أعضاء اللجنة شرط حصوله على تزكية من نفس إقليمه. كما تنص على أن يكون رئيس المجلس الرئاسي شخصا منتقيا للإقليم الأكثر عددا والمخالف لرئيس الحكومة من بين الأعضاء الفائزين لعضوية الرئاسي. في النهاية فإن جولات التصويت الأخرى هي التي سوف تحدد الأسماء. فينتون مجلس رئاسي جديد وحكومة انتقالية جديدة.

يجب ألا يُستهان بحكمة ولبلايمز ولا بقدرتها على التمييز بين الرأس والحذاء. ولئن كان من سوء حظها أنها وجدت نفسها بين من ينظرون إلى أحذيتهم، فقد اختارت أن تناور عليهم، بما يُرضي الرأس قبل الحذاء. هذه المناورة جمعت بين المطالبين معا، وهما إيجاد أرضية للتوافق على أساس للمحاصصة بين أقاليم طرابلس ودرنة وفزان، وبين اختيار أسماء لإدارة السلطة.

كل ما بعد ذلك، سيكون عقدة أخرى، ربما تتطلب المزيد من المناورات، إلا أنها على الأقل سوف تبدأ من قطار تم وضعه على السكة. الأحذية التي سوف تنقار على طريق بناء سلطة جديدة، لن تدعم وسيلة لتخريب الحلول. فهذا جزء من طبيعة الأمور. مجتمع يراهن على الأشخاص، ليس كمثل مجتمع يراهن على القيم والمعايير.

والأمر لا يتوقف على الليبيين وحدهم، فالأحذية هي ما يهم في الكثير من "تجارب الشعوب" الأخرى. لم يكن من العجيب أن يكون هناك دستور جديد لكل رئيس تولى السلطة في الجزائر. فالدستور هو ما يلائم مقياس الحذاء، وغالبا ما يتم تعديله وإعادة التصويت عليه، ليس لأسباب ديمقراطية، كما تكثر المزاعم، وإنما لأن قدم صاحب الحذاء كبرت، بحكم وجوده في السلطة. مما صار يتطلب "تعديلات" تليها تعديلات وكلها تحظى بالفوز حتى من قبل طرحها للتصويت.

هكذا تكسب الأمم المتخلفة مكانها في العربة الخلفية لقطار التقدم الإنساني. وحيث أنها هناك، لا يراها أحد، فكتيرا ما تلجأ إلى أن تقصّل العربة من القطار، إما بانقلاب وإما بحركة "تصححية" تشق طريقا مستقلا عن البشر، حتى لتنتج في النهاية حكومة من قبيل نظام مستعد لتدمير البلاد على رؤوس مواطنيها، وتهجير الملايين منهم، من أجل أن يبقى الحذاء مسلطا كالكسيف على رقاب الناس، فيهتفون له "بالروح بالدم"، أو يدعون إلى بقاءه على رؤوسهم "إلى الأبد".

ولقد توفرت لليبيين، من باب حسن الحظ، ستيغفاني وويليامز لكي تتدبر تسويات، وهو ما لم يتوفر لغيرهم، لأن سلطة الحذاء في "تجارب الشعوب" الأخرى لم تترك متسعا لتدخل خارجي، يجلب شيئا من فكرة وجود رأس، لعله يركب على جسم الكيان السياسي. ولقد أوشك الليبيون أن يهزموا لعدة مرات، لاسيما عندما حولوا ملتقى الحوار في تونس إلى سوق لشراء الأصوات، حتى بلغ سعر "الصوت" 200 ألف يورو لتلميع هذا الحذاء دون ذلك.

إلا أنها صبرت عليهم. واختارت أن تتدع سبيلا يؤدي إلى تاجيل التلميحات إلى ما بعد تحديد الآليات. حتى لكانها قالت للجميع: احترموا رؤوسكم أولا.

توصلت البعثة الأممية إلى ليبيا إلى توافق على آلية لعملية اختيار أعضاء المجلس الرئاسي المقبل والحكومة الانتقالية.

والعقدة في الآليات والمعايير هي أنها أسماء في النهاية. وقطار الحل في ليبيا لن يمضي دون حلها. فعندما يخوض أطراف الحوار في تحديدها، فإنهم ينظرون في ما يُقابلها من أسماء. لأنها هي الأهم بالنسبة لهم، وليس الآليات.

الأمم المتحدة تنظر في الآليات أولا، لأنها هي الأهم. وليست الدساتير سوى آليات تحدد للقانون مجراه، وليأتي من بعده من يمكنه أن يمضي فيه ويحترمه، فُحترم على أساسه. أما في الأمم المتحدة أو التي تتصارع مع نفسها، فإنها تفعل العكس. أي أنها تنظر في الأسماء، ولا تعبر أهمية للأسماء، فقطل تنازع مع نفسها إلى أبد الأبد.

وحيثما تظهر أسماء جديدة باستمرار في خضم الصراعات التي لا تنتهي، فقد ظلت العادة تجري أن يُصمم كل راكب على السلطة معايير تتناسب مع قياس حدائه.

الأمم المتحدة تنظر في الآليات أولا لأنها هي الأهم

وليست الدساتير سوى آليات تحدد للقانون مجراه وليأتي من بعده من يمكنه أن يمضي فيه ويحترمه فُحترم على أساسه

وظل هذا هو الشغل الشاغل لفرق الحوار الليبي في تونس. إنهم تعبّر عن حالة الأمة الليبية. وهم تشخيص مثالي لمستواها الفكري والثقافي. فبرغم أنهم ليسوا ممن سيتم تعيينهم، فقد رسم كل منهم في مخيلته قياس الحذاء الذي يخص من يواليه ويطمع في "رضاه".

المبعوث الأممية إلى ليبيا ستيغفاني وويليامز أدركت معاني اللعبة. فحرصت على إيجاد سبيل لتحقيق التوافق على آلية محددة، حتى وإن كان أعضاء فريق ملتقى الحوار في تونس، يرضون في اعتبارهم الأسماء قبل المعايير.

حددت وويليامز حزمة من ثمانين آليات لانتخاب أعضاء المجلس الرئاسي والحكومة الانتقالية، ووضعتها أمام الأعضاء الخمسة والسبعين. فحصلت آليات منها على دعم أغلبية المحاورين، وكانت هما الآلية الثانية والثالثة.

أما هاتان الآليتان فقد قالت الثانية منهما على أن "يرشح كل إقليم من الأقاليم الثلاثة، اسمين للعرض على الجلسة العامة للجنة الحوار، للتصويت بينهما لعضوية المجلس الرئاسي. بينما يُنتخب رئيس الوزراء من جميع أعضاء لجنة الحوار، على أن يعين رئيس المجلس الرئاسي المنتمي للإقليم الأكثر عددا المخالف لرئيس الوزراء من بين الأعضاء الفائزين لعضوية الرئاسي".

أما الآلية الثالثة، فقد نصت على أن ينتخب كل إقليم ممثليه في المجلس



أهمية تبرؤ جنوب أفريقيا من «بوليساريو»

الثالث. ويكشف وضع الجزائر اليوم، حيث صدر، قبل أسابيع قليلة، حكم بالسجن على اثنين من رؤساء الوزارة السابقين، هما عبد الملك سلال وأحمد أوجيجي، ما حصنته الجزائر في المدى الطويل بسبب سياسة تقوم على الاعتقاد أنها قوة عظمى في شمال أفريقيا.

صار النظام في حاجة بين حين وآخر إلى منفذ خارجي يهرب منه من أجل تأكيد أن كل ما يجري في الداخل الجزائري على ما يرام. في الواقع، لا شيء على ما يرام في الجزائر. لا الاقتصاد ولا السياسة ولا الحالة الاجتماعية، بما في ذلك العلاقة مع المواطنين من أصول قبيلية. كل ما في الأمر، أن موقف رئيس جنوب أفريقيا يعطي إشارة جديدة إلى أن لا عودة إلى الوراء وأن ما كتب قد كتب وأن المناورات الجزائرية لم تعد تنظلي على أحد.

لعبت جنوب أفريقيا، التي ارتبطت بمصالح متشابكة متنوعة مع الجزائر، دورا في الترويج لـ"بوليساريو". كانت أحد أعمدة السياسة الأفريقية للجزائر التي نجحت في بيع الأوهام، بما في ذلك وهم "الجمهورية الصحراوية" في وقت يعيش الصحراويون الذين صدقوا كذبة اسمها "بوليساريو" في حال من اليأس في مخيمات تندوف. يتبين في السنة 2020 كم كان قرار العاهل المغربي القاضي بالتركيز على البعد الأفريقي في مكانه، بما في ذلك العودة إلى الاتحاد الأفريقي في العام 2017. ليس التحول الجنوب أفريقي سوى ثمرة من ثمار الاستثمار المغربي في دول القارة السمراء. إنه استثمار يقوم على المصالح المتبادلة والصدق في التعامل بعيدا عن أي نوع من المناورات وبيع الأوهام والشعارات الكاذبة.

مثل هذه الشعارات الفضفاضة يمكن أن تكون خادعة لبعض الوقت، خصوصا إذا وجدت المال الذي يدعمها. لكن ما يبقى في النهاية هو الصدق والوضوح. كان موقف المجتمع الدولي من أزمة الكركرات والطريقة التي لجأ إليها المغرب من أجل إنهاءها سريعا دليلا على أن الاستثمار في الصدق والوضوح يظل أفضل من غيره في التعااطي بين الدول...

يوما بعد يوم يتأكد أن مواقف المغرب من موضوع تكريس وحدة ترابه لا عودة عنها، وأن العالم لا يستطيع الإفلات من حقيقة فحواها أن الصحراء مغربية وهي جزء لا يتجزأ من التراب الوطني المغربي

بوقادوم مجلس السلم والأمن الأفريقي إلى تحمل مسؤوليته في ما يتعلق بقضية الصحراء. رأى الوزير الجزائري أن الآلية الأفريقية "الترويكا" التي أوجدها الاتحاد الأفريقي في العام 2018 لمعالجة ملف الصحراء فشلت في القيام بمهامها. في كل الأحوال، سجل المغرب نقطة أخرى في مصلحته في ما يتعلق بملف الصحراء الذي أن أوان طيه نهائيا. كل ما يمكن قوله إن طي هذا الملف تأخر أكثر من اللازم.

كان العاهل المغربي الملك محمد السادس واضحا في توجيهه الهادف إلى علاقات طبيعية بين المغرب وجواره. لم يترك وسيلة إلا واعتمدها من أجل حوار مفر بين المغرب والجزائر يفيد البلدين الجارين. تبين مع الوقت، خصوصا في موضوع الصحراء أن الجزائر لا تعرف كيف تخسر. لا تريد الجزائر الاعتراف بأن عليها الانصراف إلى معالجة أوضاعها الداخلية بدل الهرب من أزماتها إلى خارج أراضيها. يفترض بها إدراك أن قضية الصحراء المغربية مازالت تسمم الأجواء في شمال أفريقيا حيث الحاجة أكثر من أي وقت إلى التحلي عن عقد الماضي من جهة والتعاطي مع الواقع من جهة أخرى.

لو كانت الجزائر قادرة على تغيير الوضع في الصحراء، لكانت استطاعت ذلك قبل سنوات طويلة. سعت الجزائر الشهر الماضي إلى التحرش بالمغرب عبر "بوليساريو" عند معبر الكركرات الحدودي بين المملكة وموريتانيا. سعت، عمليا، إلى نبش الماضي رافضة الاعتراف بأن صفحة الصحراء طويت وأن مغربية الصحراء لا شك فيها. ما هو أخطر من ذلك كله، أنها لم تستوعب أن العالم كله، تقريبا، وقف مع المغرب. أكثر من ذلك، سارعت الدول العربية الواعية إلى فتح قنوات لها في العيون عاصمة الصحراء بغية تأكيد أن هذه الأرض مغربية.

في سبعينات القرن الماضي، كانت الجزائر قادرة على لعب دور إقليمي في ظل هواري بومدين الذي كان شخصية طاعية استطاعت تأسيس نظام عسكري وأمني قوي حاول أن يقدم مثلا يحتذى به في العالم

بوقادوم مجلس السلم والأمن الأفريقي إلى تحمل مسؤوليته في ما يتعلق بقضية الصحراء. رأى الوزير الجزائري أن الآلية الأفريقية "الترويكا" التي أوجدها الاتحاد الأفريقي في العام 2018 لمعالجة ملف الصحراء فشلت في القيام بمهامها. في كل الأحوال، سجل المغرب نقطة أخرى في مصلحته في ما يتعلق بملف الصحراء الذي أن أوان طيه نهائيا. كل ما يمكن قوله إن طي هذا الملف تأخر أكثر من اللازم.

كان العاهل المغربي الملك محمد السادس واضحا في توجيهه الهادف إلى علاقات طبيعية بين المغرب وجواره. لم يترك وسيلة إلا واعتمدها من أجل حوار مفر بين المغرب والجزائر يفيد البلدين الجارين. تبين مع الوقت، خصوصا في موضوع الصحراء أن الجزائر لا تعرف كيف تخسر. لا تريد الجزائر الاعتراف بأن عليها الانصراف إلى معالجة أوضاعها الداخلية بدل الهرب من أزماتها إلى خارج أراضيها. يفترض بها إدراك أن قضية الصحراء المغربية مازالت تسمم الأجواء في شمال أفريقيا حيث الحاجة أكثر من أي وقت إلى التحلي عن عقد الماضي من جهة والتعاطي مع الواقع من جهة أخرى.

لو كانت الجزائر قادرة على تغيير الوضع في الصحراء، لكانت استطاعت ذلك قبل سنوات طويلة. سعت الجزائر الشهر الماضي إلى التحرش بالمغرب عبر "بوليساريو" عند معبر الكركرات الحدودي بين المملكة وموريتانيا. سعت، عمليا، إلى نبش الماضي رافضة الاعتراف بأن صفحة الصحراء طويت وأن مغربية الصحراء لا شك فيها. ما هو أخطر من ذلك كله، أنها لم تستوعب أن العالم كله، تقريبا، وقف مع المغرب. أكثر من ذلك، سارعت الدول العربية الواعية إلى فتح قنوات لها في العيون عاصمة الصحراء بغية تأكيد أن هذه الأرض مغربية.

في سبعينات القرن الماضي، كانت الجزائر قادرة على لعب دور إقليمي في ظل هواري بومدين الذي كان شخصية طاعية استطاعت تأسيس نظام عسكري وأمني قوي حاول أن يقدم مثلا يحتذى به في العالم

كان طموح الجزائر التي تتحكم بـ"بوليساريو" سحب إدارة ملف الصحراء من الأمم المتحدة كي يتحكم في مساره الاتحاد الأفريقي. مازالت الجزائر تعتقد أن الاتحاد الأفريقي تحت سيطرتها وأن المناورات التي قامت بها في الماضي معتمدة على ما لديها من ثروات وشعارات براقة مازالت تنفع. من هذا المنطلق، دعا وزير الخارجية الجزائري، صبري

خبر الله خير الله
إعلامي لبناني

أن تعيد جنوب أفريقيا، وهي بين أهم الدول في القارة السمراء، تذكر جبهة "بوليساريو"، التي ليست سوى أداة جزائرية تستخدم في استفزاز المغرب، بالواقع أمر في غاية الأهمية. بل ذلك نقطة تحول تعكس وعيا أفريقيا لطبيعة النزاع في الصحراء المغربية، وهو نزاع طرفه الآخر الجزائر وليس "بوليساريو".

تبرأ رئيس جنوب أفريقيا والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي سيريل رامابوزا من انفصاليي "بوليساريو"، مؤكدا مرجعية القرار الصادر عن القمة الأفريقية التي انعقدت في تموز - يوليو 2018 في نواكشوط، عاصمة موريتانيا.

شدد رامابوزا، في كلمة له في ختام القمة الاستثنائية الـ14 للاتحاد الأفريقي التي انعقدت تحت عنوان "إسكات الأسلحة"، على أن التعديلات المقترحة إدخالها على القرار رقم 693 خلال هذه القمة إنما تؤكد مقتضيات القرار المذكور.

معروف أن القرار 693 يكرس حصريّة الأمم المتحدة إطارا للبحث عن حل للنزاع الإقليمي في شان الصحراء المغربية، مع إنشاء آلية "الترويكا" لدعم جهود الأمم المتحدة لتسوية هذا النزاع المتقفل.

يأتي الموقف الذي اتخذته جنوب أفريقيا ليتبين أن لا لعبة أخرى في المدينة، كما بات معروفا، غير الحل الذي طرحه المغرب، وهو حل قائم على الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية. يتأكد يوما بعد يوم أن مواقف المغرب من موضوع تكريس وحدة ترابه لا عودة عنها وأن العالم لا يستطيع الإفلات من حقيقة فحواها أن الصحراء مغربية وهي جزء لا يتجزأ من التراب الوطني المغربي. أكثر من ذلك يتكشف أكثر أن كل ما قام به المغرب منذ انطلاق "المسيرة الخضراء" في تشرين الثاني - نوفمبر 1975، إنما صب في مصلحة الاستقرار في المنطقة من جهة والدفع في اتجاه الابتعاد عن صراعات لا طائل منها تخدم في نهاية المطاف الحركات المتطرفة التي يفترض في دول المنطقة العمل من أجل التخلص منها من جهة أخرى.

كان طموح الجزائر التي تتحكم بـ"بوليساريو" سحب إدارة ملف الصحراء من الأمم المتحدة كي يتحكم في مساره الاتحاد الأفريقي. مازالت الجزائر تعتقد أن الاتحاد الأفريقي تحت سيطرتها وأن المناورات التي قامت بها في الماضي معتمدة على ما لديها من ثروات وشعارات براقة مازالت تنفع. من هذا المنطلق، دعا وزير الخارجية الجزائري، صبري

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

أن تعيد جنوب أفريقيا، وهي بين أهم الدول في القارة السمراء، تذكر جبهة "بوليساريو"، التي ليست سوى أداة جزائرية تستخدم في استفزاز المغرب، بالواقع أمر في غاية الأهمية. بل ذلك نقطة تحول تعكس وعيا أفريقيا لطبيعة النزاع في الصحراء المغربية، وهو نزاع طرفه الآخر الجزائر وليس "بوليساريو".

تبرأ رئيس جنوب أفريقيا والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي سيريل رامابوزا من انفصاليي "بوليساريو"، مؤكدا مرجعية القرار الصادر عن القمة الأفريقية التي انعقدت في تموز - يوليو 2018 في نواكشوط، عاصمة موريتانيا.

شدد رامابوزا، في كلمة له في ختام القمة الاستثنائية الـ14 للاتحاد الأفريقي التي انعقدت تحت عنوان "إسكات الأسلحة"، على أن التعديلات المقترحة إدخالها على القرار رقم 693 خلال هذه القمة إنما تؤكد مقتضيات القرار المذكور.

معروف أن القرار 693 يكرس حصريّة الأمم المتحدة إطارا للبحث عن حل للنزاع الإقليمي في شان الصحراء المغربية، مع إنشاء آلية "الترويكا" لدعم جهود الأمم المتحدة لتسوية هذا النزاع المتقفل.

يأتي الموقف الذي اتخذته جنوب أفريقيا ليتبين أن لا لعبة أخرى في المدينة، كما بات معروفا، غير الحل الذي طرحه المغرب، وهو حل قائم على الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية. يتأكد يوما بعد يوم أن مواقف المغرب من موضوع تكريس وحدة ترابه لا عودة عنها وأن العالم لا يستطيع الإفلات من حقيقة فحواها أن الصحراء مغربية وهي جزء لا يتجزأ من التراب الوطني المغربي. أكثر من ذلك يتكشف أكثر أن كل ما قام به المغرب منذ انطلاق "المسيرة الخضراء" في تشرين الثاني - نوفمبر 1975، إنما صب في مصلحة الاستقرار في المنطقة من جهة والدفع في اتجاه الابتعاد عن صراعات لا طائل منها تخدم في نهاية المطاف الحركات المتطرفة التي يفترض في دول المنطقة العمل من أجل التخلص منها من جهة أخرى.

كان طموح الجزائر التي تتحكم بـ"بوليساريو" سحب إدارة ملف الصحراء من الأمم المتحدة كي يتحكم في مساره الاتحاد الأفريقي. مازالت الجزائر تعتقد أن الاتحاد الأفريقي تحت سيطرتها وأن المناورات التي قامت بها في الماضي معتمدة على ما لديها من ثروات وشعارات براقة مازالت تنفع. من هذا المنطلق، دعا وزير الخارجية الجزائري، صبري

أن تعيد جنوب أفريقيا، وهي بين أهم الدول في القارة السمراء، تذكر جبهة "بوليساريو"، التي ليست سوى أداة جزائرية تستخدم في استفزاز المغرب، بالواقع أمر في غاية الأهمية. بل ذلك نقطة تحول تعكس وعيا أفريقيا لطبيعة النزاع في الصحراء المغربية، وهو نزاع طرفه الآخر الجزائر وليس "بوليساريو".

تبرأ رئيس جنوب أفريقيا والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي سيريل رامابوزا من انفصاليي "بوليساريو"، مؤكدا مرجعية القرار الصادر عن القمة الأفريقية التي انعقدت في تموز - يوليو 2018 في نواكشوط، عاصمة موريتانيا.

شدد رامابوزا، في كلمة له في ختام القمة الاستثنائية الـ14 للاتحاد الأفريقي التي انعقدت تحت عنوان "إسكات الأسلحة"، على أن التعديلات المقترحة إدخالها على القرار رقم 693 خلال هذه القمة إنما تؤكد مقتضيات القرار المذكور.

معروف أن القرار 693 يكرس حصريّة الأمم المتحدة إطارا للبحث عن حل للنزاع الإقليمي في شان الصحراء المغربية، مع إنشاء آلية "الترويكا" لدعم جهود الأمم المتحدة لتسوية هذا النزاع المتقفل.

يأتي الموقف الذي اتخذته جنوب أفريقيا ليتبين أن لا لعبة أخرى في المدينة، كما بات معروفا، غير الحل الذي طرحه المغرب، وهو حل قائم على الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية. يتأكد يوما بعد يوم أن مواقف المغرب من موضوع تكريس وحدة ترابه لا عودة عنها وأن العالم لا يستطيع الإفلات من حقيقة فحواها أن الصحراء مغربية وهي جزء لا يتجزأ من التراب الوطني المغربي. أكثر من ذلك يتكشف أكثر أن كل ما قام به المغرب منذ انطلاق "المسيرة الخضراء" في تشرين الثاني - نوفمبر 1975، إنما صب في مصلحة الاستقرار في المنطقة من جهة والدفع في اتجاه الابتعاد عن صراعات لا طائل منها تخدم في نهاية المطاف الحركات المتطرفة التي يفترض في دول المنطقة العمل من أجل التخلص منها من جهة أخرى.

